

فجر نظام جديد





خبير بارز في الاقتصاد التجاري يشعر بالقلق تجاه النظام التجاري متعدد الأطراف مع تزايد الاتفاقيات الإقليمية

جاغديش باغواتي

حلت مشاعر الانتشاء محل الشعور باليأس في عام ١٩٩٥ — حين اختتمت بنجاح جولة أوروغواي — بعد ثمانية أعوام من المفاوضات بشأن التجارة متعددة الأطراف — وأصبح الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) منظمة التجارة العالمية. فبعد محاولات سياسية متكررة وفاشلة، كان حل غات فعليا سببا للاحتفال. وكان غات اتفاقا بشأن خفض التعريفات الجمركية يتضمن مجموعة مرتجلة من الترتيبات المعنية بمسائل التجارة وليس منظمة التجارة الدولية التي كان يرغب الكثيرون في وجودها، باعتبارها العنصر «الثالث» من الهيكل الفائق الدولي الذي جرى تصميمه في بريتون وودز، ولكن لم يتمكنوا من تأمين ذلك. وبرزت منظمة التجارة العالمية بوصفها تلك المؤسسة المفقودة.

قطار بضائع يمر بالقرب من داغيت، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.



وبتحرير التجارة، اضطلع نظام التجارة متعدد الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدور مهم في تحقيق الرخاء، وبالتالي الحد من الفقر العالمي، نظرا لأن النمو يؤدي من ناحية إلى رفع دخول الأشخاص دون خط الفقر ومن ناحية أخرى إلى توليد إيرادات للإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم، مما يساعد الفقراء أيضاً (دراسة Bhagwati and Panagariya, 2013). وبعد الكثير من الجدل، أصبحت هذه الصلة بين التجارة والنمو، وبالتالي بين النمو والحد من الفقر، مقبولة الآن على نطاق واسع.

إلا أن عدم اختتام جولة الدوحة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف بطول الموعد النهائي المحدد وهو نوفمبر ٢٠١١ — وظهور مفاوضات في نفس الوقت بشأن التجارة الثنائية والإقليمية باعتبارها الخيار المفضل لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي — ألقى بظلال على مستقبل نظام التجارة متعددة الأطراف. فقد أعلن لستر ثورو، العميد السابق لكلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في قوله مشهورة في مؤتمر دافوس لعام ١٩٨٩ أن «اتفاق غات قد مات»، وهو تصريح بدأ في أحسن الأحوال مبالغة هائلة. واليوم قد يكون السؤال: «هل ماتت منظمة التجارة العالمية؟»

فمع تحول الأعمال الرامية إلى تحرير التجارة بعيدا عن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية، يكون السؤال المطروح أمامنا هو ما إذا كان من الممكن إنقاذ دور منظمة التجارة العالمية. وما هي الآفاق المتوقعة لنظام التجارة العالمية مع دخوله هذه المرحلة المعقدة؟ وكيف يمكن أن نخرج بأفضل النتائج من الحالة التي نواجهها اليوم؟

ماذا حدث لمفاوضات الدوحة؟

بدأت جولة الدوحة لمفاوضات التجارة متعددة الجنسيات في عاصمة قطر في عام ٢٠٠١ بهدف الاضطلاع بإصلاح كبير لنظام التجارة الدولي عن طريق خفض الحواجز التجارية، مثل التعريفات الجمركية، وتعديل قواعد التجارة. وكانت الاقتصادات المتقدمة تعتبر هذه الجولة ردا على الذين يعارضون النظام الاقتصادي الدولي، الذي يتضمن تحرير التجارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما الاقتصادات النامية، من الناحية الأخرى، فكانت مقتنعة بأن مصالحها قد أهملت خلال محادثات التجارة في إطار اتفاق غات وتعهدت فيما سمي بخطة الدوحة للتنمية ألا تسمح بحدوث ذلك في جولة الدوحة.

وفي الحقيقة، كان اتفاق غات يهدف إلى التحيز لصالح الاقتصادات النامية، لا ضدها، من خلال أحكام للمعاملة الخاصة والتمييزية. فحسب الاتفاق، تتمتع الاقتصادات النامية بتمديد تلقائي لأي خفض في التعريفات الجمركية دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات تجارية على أساس المعاملة بالمثل. وعلى عكس المقولة الشائعة بأن نظام التجارة العالمي محتش بصورة غير عادلة ضد البلدان النامية، كانت النتيجة هي أن متوسط التعريفات الجمركية للسلع المصنعة أعلى في الاقتصادات النامية منه في الاقتصادات المتقدمة. ومن المفارقات أن انخفاض التعريفات الجمركية بوجه عام في البلدان المتقدمة للمنتجات المهمة لها وزيادتها للصادرات التقليدية للاقتصادات النامية كانت نتيجة لمبدأ عدم «المعاملة بالمثل» الذي تتمتع به البلدان النامية. ورغم أن المعونة تقدم غالبا بدون مقابل، تصر معظم البلدان على تنازلات في التجارة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ومن ثم، عمدت الاقتصادات المتقدمة، وقد واجهت تمديدا تلقائيا لتنازلاتها التجارية للاقتصادات النامية التي لم تكن ملزمة أو يتوقع منها بأن ترد بالمثل، إلى «حل» هذه المشكلة من خلال التحيز في اختيار

المنتجات، فلم تخفض التعريفات الجمركية إلا للمنتجات التي تهمها. ولو كانت الاقتصادات النامية قادرة على تقديم تنازلات بالمثل، لكان هذا التحيز في اختيار المنتجات قد اختلف بدرجة كبيرة.

ولكن على الرغم من هذا التحيز في اختيار المنتجات، حققت البلدان النامية أرباحا من تحرير التجارة الذي قامت به الاقتصادات المتقدمة. فمع قيام الاقتصادات المتقدمة بتحرير التجارة وزيادة رخائها، نمت أيضاً أسواق الصادرات في البلدان النامية. وساعدت الجولات السبع لمفاوضات التجارة متعددة الجنسيات المعقودة بين الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٨٦ الاقتصادات النامية على استغلال الأسواق المتنامية التي نشأت نتيجة لتحرير التجارة من قبل الاقتصادات المتقدمة. وتمكنت البلدان ذات التوجه الخارجي، مثل كوريا وغيرها في شرق آسيا، من تطوير أسواق متنامية في الخارج وسجلت معدلات نمو ملحوظة في صادراتها ودخلها، مما أدى بالتالي إلى خفض هائل في مستويات الفقر لديها. ولم تتمكن بلدان أخرى — مثل الهند — من القيام بنفس الشيء. ويؤكد هذا التضاد على فكرة أن التجارة توفر للبلدان فرصة تحقيق الربح، ولكن يتعين على هذه البلدان اغتنام تلك الفرصة حتى تستفيد. وغالبا ما يكون عدم اغتنامها لتلك الفرصة نتيجة لاتباع سياسات انغلاقية تجعل الأسواق الأجنبية أقل إدراة للربح من الأسواق المحلية.

ولكن في النهاية، لم يكن حجم البلدان النامية هو الذي حال دون اختتام مفاوضات الدوحة في عام ٢٠١١. وإنما حال دونها عدم

الاقتصادات النامية الأكبر، مطالبين بما سمي بجولة «الدوحة الثقيلة» (Doha Heavy). ولم يكن ذلك مطلباً عملياً وكان سيقضي الدخول في مفاوضات جديدة مضمّنية. وفي النهاية، لم يمكن تلبية تلك المطالبات ولم تنجح مفاوضات الدوحة في عام ٢٠١١.

ماذا بعد في جولة الدوحة؟

لدينا خياران. إذا اعتبرنا أن مفاوضات الدوحة قد ماتت، فسيؤدي ذلك إلى خيبة أمل عدد كبير من الحكومات، لأن المنافع التي توصلت إليها بالتفاوض، مهما كان صغرها، ستختفي. ومن المؤكد أن ذلك يعني ضمناً نهاية أي مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التجارة مستقبلاً. ولا شك أنه سيضر بمنظمة التجارة العالمية. والخيار الثاني هو استيعاب جولة الدوحة في مؤتمر بالي الوزاري الذي سيعقد في ديسمبر هذا العام — سيكون هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية قد دخل المطبعة قبل هذا الحدث — والتوصل إلى حد أدنى من الاتفاق مثل تيسير التجارة، وهو موضوع عكفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على دراسته بتعمق (دراسة 2013، OECD). ومقارنة بالدوحة الخفيفة (Doha Lite) والدوحة الثقيلة (Doha Heavy)، سأسمي هذه الجولة «الدوحة الخفيفة ومنزوعة الكافيين» (Doha Lite and Decaffeinated). وهذا الخيار الأخير ليس مثيراً ولكنه مفضل لمن يريدون تخفيف الضرر بقدر ما يمكن عن منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة متعدد الأطراف. وحتى يتسنى الوقوف على حجم الضرر الذي ينطوي عليه تبديد أي احتمالات للدخول في مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف، يلزمنا أن ننظر إلى منظمة التجارة العالمية كمقعد بدون ظهر بثلاثة سيقان. الساق الأولى هي مفاوضات التجارة متعددة الأطراف. وقد كانت جولة الدوحة هي أول مفاوضات تجرى برعاية منظمة التجارة العالمية، في حين كانت هناك سبع جولات متلاحقة أجريت برعاية غات. والساق الثانية هي وضع القواعد — مثل القواعد المتعلقة بمنع الإغراق والدعم. والساق الثالثة هي آلية تسوية المنازعات، وهو الإنجاز القطعي للاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ واختتمت به جولة أوروغواي، والذي يقضي بأن تكون تسوية المنازعات ملزمة للحكومات الأعضاء.

والمسألة المطروحة أمامنا هي مدى التأثير الذي سيجده ضعف الساق المتعلقة بمفاوضات التجارة متعددة الأطراف — أو حتى انكسارها إذا قتلت مفاوضات الدوحة — على الساقين الآخرين. وفي تلك الحالة، سيصبح وضع القواعد، الذي ظل يحدث بدرجة كبيرة خلال مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، غير مسنود أو ينتقل إلى مكان آخر. وستضعف أيضاً آلية تسوية المنازعات إذا تمت تسوية المنازعات في محافل أخرى ثنائية أو إقليمية بدلاً من منظمة التجارة العالمية. وأمام الإخفاق في اختتام جولة الدوحة، لحق ضرر مركب بالعمل متعدد الأطراف بسبب دفعة كبيرة قادتها الولايات المتحدة (لعقد شراكة دول المحيط الهادئ) والاتحاد الأوروبي (لعقد شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي) تجاه مبادرات للتجارة «الإقليمية» التمييزية التفضيلية. وهناك أيضاً تحالف المحيط الهادئ لشيبي وكولومبيا والمكسيك وبيرو ولكنه أقل أهمية بكثير من المبادرتين الأخريين.

عبر المحيط الهادئ

شراكة دول المحيط الهادئ هي مبادرة تقودها الولايات المتحدة بالأساس وتضم ١٢ عضواً وتمثل ٣٠ إلى ٤٠٪ من التجارة العالمية، وهي الآن في جولة المفاوضات التاسعة عشرة لها. وقرابة مطلع الألفية، اختارت الولايات المتحدة أن تنتهج مذهب الإقليمية مع أمريكا الجنوبية، التفافاً حول شرق آسيا الأكثر ديناميكية. وتم استبعاد بلدان شرق آسيا من اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين المقترح، ونتيجة لذلك، قامت مبادرات التجارة الآسيوية غالباً باستبعاد الولايات المتحدة. ولذلك كانت الولايات المتحدة تلتزم بطريقة للعودة إلى التجارة مع شرق آسيا. ونتيجة لشعور البلدان الأصغر، مثل نيوزيلندا وسنغافورة



قبول جماعات الضغط من الشركات الأمريكية للتنازلات التي جرى التفاوض بشأنها — المسماة بجولة «الدوحة الخفيفة» (Doha Lite) — مع شعور تلك الشركات بأنه يتعين على البلدان النامية الأكثر نجاحاً، مثل الهند (في الزراعة) والبرازيل (في الصناعات التحويلية)، أن تقدم مزيداً من التنازلات. وطرح هذه الشركات في واشنطن آراء لقيت أذاناً صاغية مؤداها أن المنافع لم تكن بالقدر الكافي لتبرير قبول الولايات المتحدة. وشعر كثيرون أن هذه النظرة قصيرة. ففي كل الأحوال، كان إحداث تعديلات طفيفة وممكنة من الناحية السياسية — مثل تقديم تنازلات في الزراعة، من كل من الولايات المتحدة والهند، اللتين تشبّنتا بموقفيهما — سيكفي لإنجاح مفاوضات الدوحة وما سيترتب عليها من مكاسب كبيرة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق لإنهاء الدعم على الصادرات الزراعية. والواقع أن كثيرين من زعماء العالم — بمن فيهم رئيسة الوزراء الأسترالية جوليا جيلارد، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل — حثوا الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تسوية جولة الدوحة بهذه الطريقة. (بل ذهب كل من كاميرون وميركل إلى أبعد من ذلك، في عام ٢٠١٠، وذلك بتعيين فريق خبراء شاركت في رئاسته مع أول مدير عام لمنظمة التجارة العالمية، بيتر ساذرلاند، لتقصي هذه المسألة).

ولكن دون جدوى. ولكن نظراً لأن أوباما لم يفعل شيئاً فيما يتعلق بمفاوضات الدوحة، فيمكن القول بأنه لم يكن يرغب في مواجهة جماعات الضغط من الشركات الأمريكية التي طالبت بتنازلات جديدة كبيرة تقدمها

وفيتت نام، بأن الولايات المتحدة ستكون ثقلا مضادا للسياسة الخارجية الصينية في شرق وجنوب آسيا، أتيح للولايات المتحدة أن تتيح وجودها في المنطقة. ومن هنا يبدو أن مبادرة شراكة دول المحيط الهادئ حدثت بوحى دوافع تجارية لا لرغبة في «احتواء الصين» كما كان يزعم أحيانا.

ولننظر إلى بعض الأمثلة المهمة:

الاستثناء الثقافي: تريد فرنسا استثناء ثقافيا. وهي فكرة لم ترق أبدا للولايات المتحدة التي تعتبرها طلبا مقنعا بصورة هزيلة للحماية. إلا أن هناك في الواقع نحو ٥٠ بلدا، وليس فرنسا فقط، يرى وزراء الثقافة فيها أنه من الضروري حماية ثقافتهم من التجانس (من

يجب أن تسمح آليات تسوية المنازعات في المحافل الثنائية أو الإقليمية بسماع آراء البلدان غير الأعضاء المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية.



التأثيرات الأمريكية غالبا، حسب ما يحدث). والاستجابة المناسبة هي منح الاستثناء الثقافي ولكن الإصرار على أن يتم ذلك من خلال الدعم وليس من خلال حصص الواردات. وفّر دعما لرينوار ولكن دعه بعد ذلك يتنافس مع شيلبرغ. فحماية السينما الفرنسية من المنافسة ومن ثم تشجيعها على التمتع بما يسمى «إتاوات احتكارية» وحياة رغيدة هي بالضبط الطريقة الخاطئة.

الأغذية المعدلة وراثيا: هنا مرة أخرى، يكمن الخلاف الرئيسي في الرأي في أن عددا كبيرا من الأمريكيين يرون أن هذه التكنولوجيا تحل المشكلات بينما يرى الأوروبيون في الغالب أنها تخلق المشكلات. ويرد في كتابي المعنون «دفاعا عن العولمة» (In Defense of Globalization) كاريكاتير يعرض زبونا أمريكيا يخبر النادل بأن يأخذ من أمامه طبق البروكولي عديم المذاق وأن يطلب من الطهاة تعديله وراثيا. ومن المؤسف أن اعتراضات النقاد الذين يطلقون على الأطعمة المعدلة وراثيا عبارة «أطعمة فرانكشتاين» — برغم انتهاء منظمة الصحة العالمية إلى أنه لا يوجد لهذه الأغذية أثر ضار على صحة الإنسان (WHO, 2010) — تشكل تهديدا لتعزيز الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك في عدد كبير من البلدان الفقيرة التي يواجه مواطنوها خطر التضور جوعا. والخوف من ظهور غير مرجح لفرانكشتاين يقود حاليا إلى احتمال أكيد هو ظهور عزرائيل.

ضريبة توبين: تلتزم فرنسا التزاما عميقا بهذه الضريبة الدولية على معاملات النقد الأجنبي — التي اقترحها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل جيمس توبين للحد من تقلب التدفقات الرأسمالية — بينما تعارضها المملكة المتحدة والولايات المتحدة كما تدل على ذلك ممارساتهما السابقة. وفي فرنسا، يرى كثيرون أيضا أن هذه الضريبة ببساطة وسيلة لرفع الإيرادات. ويقول آخرون إن البنوك تحصل فيما يبدو على أموال تنقذها من عثرتها بينما لا يحصل الفقراء على أي مساعدة تنقذ رهنهم العقارية حين يعجزون عن السداد. وبالتالي فإن ترك البنوك تغرق في معاملات تدفقاتها الرأسمالية يبدو عادلا تماما وانتصارا للبروليتاريا. ولا يمكن أن نتوقع أن تؤدي شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي بصورة ما إلى توفيق الآراء المختلفة للبلدان، المؤيدة لهذه الضريبة والمعارضة لها، في وقت قريب، إن حدث أصلا.

التحدي القادم

يتفق خبراء الاقتصاد التجاري عموما على أن اتفاقات التجارة التفضيلية جرتومة تنخر نظام التجارة العالمي. فمن الضروري أن تكون هناك قواعد متزامنة، يتعدى تحقيقها من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية، لتحكم التجارة المتزايدة بشدة في السلع الوسيطة، المسماة

إلا أن جماعات الضغط من الشركات الأمريكية تدخلت بمجموعة من المطالب لا علاقة لها بتحرير التجارة إلا من قبيل التماس، واصفة مطالبها بطريقة لا تراعى إلا مصالحها بأنها عناصر «اتفاق للتجارة في القرن الحادي والعشرين» فكيف يمكن لأي شخص أن يعترض على اتفاق تجارة «حديث» و«مرتفع المعايير»؟ وعلى سبيل المثال، سعت جماعات الضغط إلى إدراج مطالب الاتحادات العمالية، رغم أن نسبة العاملين الأعضاء في نقابات تقتصر اليوم على ١١٪ من القوة العاملة الأمريكية. وقد قوبلت محاولات إدماج هذه المطالب بالمقاومة في منظمة التجارة العالمية من جانب دول مؤثرة وديمقراطية مثل البرازيل والهند. ورغم أن المطالب بحماية حقوق الملكية الفكرية كانت مدرجة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية في عام ١٩٩٥ — راجع مقال «التجارة الذكية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية — فإن الأبناء تشير إلى أن الشراكة تلتمس حماية منظمة التجارة العالمية بمستويات تتجاوز بكثير ما هو قائم بالفعل بين أعضاء المنظمة.

وإذا استمر قبول هذه المطالب شرطا أساسيا للانضمام إلى الشراكة، فمن المأمون التكهّن بأن هذه الشراكة سوف تؤدي إلى تجزئة آسيا إلى شراكة المحيط الهادئ، والصين، والهند. وذلك أمر غير مرغوب. وحتى تكون السياسة صائبة، فمن الضروري أن تسمح لأي بلد بالانضمام إلى الشراكة شريطة التزامه بتحرير التجارة، دون أن تفرض عليه هذه الشروط الجانبية التي لا علاقة لها بالتجارة أو مطالب غير مرغوبة لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي ألا يكون قبول هذه المطالب شرطا أساسيا للانضمام إلى الشراكة. وتصورها على هذا النحو: إذا كنت أريد الانضمام إلى نادي غولف، فإنه يتعين أن أعب غولف. ولكن لا ينبغي أن أذهب إلى الكنيسة وأغنى بالترانيم مع أعضاء النادي الآخرين.

شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي

شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي هي اتفاق للتجارة اقترحه الرئيس الأمريكي أوباما ورئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو في يونيو ٢٠١٣ ويجري حاليا التفاوض بشأنه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتختلف المشكلات التي يواجهها عن تلك التي تواجهها شراكة دول المحيط الهادئ. وأحد أسباب ذلك هو أنها تضم سوقين عملاقين، بينما تمثل شراكة دول المحيط الهادئ شراكة مفروضة بالأساس على البلدان الصغيرة في آسيا لم تدع البلدان الأكبر، مثل اليابان وكوريا، للانضمام إليها إلا بعد ذلك. وعلى عكس الوضع في شراكة دول المحيط الهادئ، لا يوجد لجماعات الضغط الأمريكية سوى نفوذ محدود على الاتحاد الأوروبي. وحتى داخل الاتحاد الأوروبي، توجد خلافات كبيرة حول عدة مسائل، وهو ما سيبيط المفاوضات.

من هذه العملية البلدان غير الأعضاء في الترتيبين الإقليميين بزريعة أن جماعات الضغط الأمريكية تعرف ما هو الأصلح لكل شخص. وبالمثل، يجب أن تسمح آليات تسوية المنازعات في المحافل الثنائية أو الإقليمية بسماع آراء البلدان غير الأعضاء المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية.

وذلك مشروع ضخم. ولكن ما لم يعتبره أزيغيدو وألويته الأولى في عالم جديد، تبددت فيه على الأرجح مفاوضات التجارة متعددة الأطراف وأصبحت الاتفاقات التفضيلية العرف السائد، فسيستمر التآكل المطرد لقيادة منظمة التجارة العالمية. وسيكون ذلك أمراً يرثى له. ■

جاغديش باغواتي أستاذ الاقتصاد والقانون والشؤون الدولية بجامعة كولومبيا وزميل بحوث أول في الاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية.

المراجع:

Bhagwati, Jagdish, and Arvind Panagariya, 2010, "Wanted: Jubilee 2010: Dismantling Protection," OECD Observer.

—, 2013, Why Growth Matters: How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries (New York: Public Affairs).

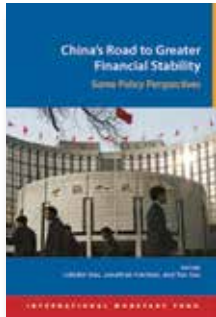
World Health Organization (WHO), 2010, "20 Questions on Genetically Modified Foods" (Geneva).

بسلال القيمة، وهي تسمية خادعة نظراً لأن السلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع أحد المنتجات تذهب في عدة اتجاهات وترتد أيضاً إلى نقطة نشوئها: فيمكن لفرنسا أن تستورد الصلب من اليابان، لكن الصلب الياباني يستخدم سلعا وسيطة مستوردة من جميع بلدان العالم، بما في ذلك فرنسا، وتمس هذه المشكلة كل واردات السلع الوسيطة (راجع مقال «إضافة القيمة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وفعلياً، أدان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، المنقضية ولايته، باسكال لامي، علنا انتشار اتفاقات التجارة التفضيلية، كما أدانها المدير العام السابق للمنظمة ساذرلاند. ومن المفارقات الساحرة أن القيادة في واشنطن، التي طالما دافعت عن العمل متعدد الأطراف، حولت تركيزها بدرجة كبيرة جدا باتجاه مبادرات التجارة التفضيلية.

لكن يتعين أن يكون صنع السياسة الاقتصادية تطبيقاً لنظرية ثاني أفضل خيار. ونظراً لأن الاتفاقات الإقليمية الثنائية — وخصوصاً — الكبيرة آخذة في الظهور، ماذا سيكون دور المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية روبيرتو أزيغيدو؟ أرى أن هذا الدور، بعد أن أصبحت ساق مفاوضات التجارة متعددة الأطراف في حكم المكسورة، يجب أن يكون كفالة تجنب حدوث ضرر للساقين الآخرين — وضع القواعد وتسوية المنازعات. ويجب أن يقوم أزيغيدو بدعوة قادة شراكة دول المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي إلى وضع قواعد وإدارة تسوية المنازعات في هذين الترتيبين الإقليميين على نحو يعكس الدروس المستفادة على المستوى متعدد الأطراف. ويجب ألا يقتصر وضع القواعد على هذين المحفلين. ويجب ألا تستبعد

New Publications from the IMF

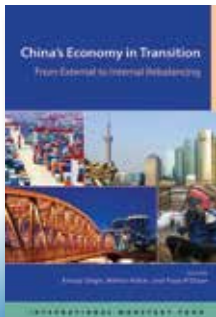


China's Road to Greater Financial Stability Some Policy Perspectives

edited by Udaibir Das, Jonathan Fiechter, and Tao Sun

China's Road to Greater Financial Stability: Some Policy Perspectives focuses on the key financial policy issues facing China today. The volume draws upon contributions from senior Chinese authorities and academics, as well as staff from the IMF to discuss the financial policy context within China, macroeconomic factors affecting financial stability, and the critical role of financial system oversight. It seeks to improve the understanding of the financial sector policy processes underway and the shifts taking place among China's economic priorities.

© 2013. 242pp. Paperback. ISBN 978-1-61635-406-0 Stock# CRGFEA. Price: \$38



China's Economy in Transition From External to Internal Rebalancing

edited by Anoop Singh, Malbar Nabar, and Papa N'Diaye

This volume looks at various aspects of the rebalancing underway in China. It focuses on three main themes: the reasons for the decline in China's current account and signs of growing domestic imbalances; the implications for China's trading partners; and policy lessons for seeing the process through to achieve a stable, sustainable, and more inclusive transformation of China's growth model.

© 2013. 292pp. Paperback. ISBN 978-1-48430-393-1. Stock# CETEDA. Price: \$30

Visit eLibrary.imf.org/page/free

I N T E R N A T I O N A L M O N E T A R Y F U N D